

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٣

في شأن التجاوز عما حصلته وزارة الأوقاف من رسوم الدمغة التدريجية على صرفياتها عن المدة السابقة على أول يولي

سنة ١٩٥٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بتمرير رسم دمغة والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يتجاوز عن رسوم الدمغة التدريجية على الصرفيات التي حصلتتها وزارة الأوقاف طبقاً لأحكام الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ولم تودعها لمصلحة الضرائب وذلك عن المدة السابقة على أول يولي سنة ١٩٥٩

مادة ٢ - يفترض هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بمائة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٣

بفخويل هيئة قناة السويس ملغية تأسيس شركات مساهمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأصهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تخول هيئة قناة السويس تأسيس شركات مساهمة دون أن يشترك فيها مؤسسون آخرون .

وتسرى على الجمعيات العمومية لهذه الشركات وبمجالس إدارتها كافة الأحكام المقررة في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعتها .

ويجوز تداول أسهم هذه الشركات لغير تأسيسها .

مادة ٢ - يفترض هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بمائة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر